



مخطوطة

شرح سمت الوصول إلى علم الأصول

المؤلف

حسن بن طورخان بن داود (الأقحصاري)

المقدمة في تعريفات	فاصوله الكتاب والستة والاجماع والقياس	الباب الاول في الاصول وهي اربعة
٥	٥	٧
الاصل الاول الكتاب	واقسامها اربعة	القسم الاول في وجوه النظم وهي اربعة الخ والعام والمشارك والمأول
٧	٧	٧
اما الخاص	واما العام	واما المشترك
٧	١٧	١٩
واما المأول	القسم الثاني في وجوه البيان بذلك النظم وهي اربعة الظاهر والنص المفسر المحكم	اما الظاهر
١٩	٢٠	٢٠
واما النص	واما المفسر	واما المحكم
٢٠	٢٠	٢١

واربع اخرى تقابلها الحق والمشكل والمجمل والمتشابه	اما الحق	واما المشكل
٢١	٢١	٢٢
واما المجمل	واما المتشابه	القسم الثالث في وجوه استعمال ذلك النظم وهي اربعة الحقيقة والمجاز والصريح والكناية
٢٢	٢٢	٢٣
اما الحقيقة	واما المجاز	واما الصريح
٢٣	٢٣	٢٥
واما الكناية	القسم الرابع في وجوه الوقوف على احكام النظم وهي اربعة	الاول الاستدلال بعبارة النص
٢٥	٢٦	٢٦
الثاني الاستدلال باشارته	الثالث الثابت بدلائل النص	الرابع الثابت باقتضائه
٢٦	٢٧	٢٨
فصل التخصيص على الشيء باسمه الدال على ذاته	والمطلق لا يحمل على المقيد فالحكمين	الاصل الثاني في بيان ما روي من قول لا فعل وحالا وهي ثلثة انواع
٢٩	٣٠	٣٠

لقوله متعلق بقوله تسوير عطف على قوله تحريم وتهدية
 اي تقييده بزيادة التوضيح والتوجيه في اشارة اللطيفة لا
 يخفى ما في التعبير من لطف انه ان تصور ببناء عني هي المتاع
 والمراد قلة الرسوخ في العلم كان يمنع عن الاقدام وعدم
 استطاعتي بتبطين التنبيه التبعي يقال شبطه عن الامر شغله
 عنه ويدفعني عن الانتصاب في هذا المقام فبعد الاستحارة
 هي طلب الخير بالادعية الماثورة من الله لهم تسوية من شاء
 اي المشورة لقوله عليه السلام المستشير معان وقيل من بدء
 بالاستحارة وثني بالاشارة حقيق ان لا يضل رأيه مع اولي
 الابواب من العلماء الراخين والفضلاء الكاملين الت
 متساينين اي قويا يتضمن ما لا بد منه مما فيه اي في المنار
 من القواعد جمع قاعد وهي حكم كلي ينطبق على جزئية وتنت
 اي ترتب والترصيف في الاصل عقد المجارة بعضها البعض
 للاحكام مختصا رصينا اي محكما يشتمل على ما يحتاج اليه من
 الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لا يوضح القواعد وايضا لها
 الى فهم المستفيد والفوائد جمع فائدة وهي ما استفدت من علم
 او مال واقدته مورد خالين فاعل الفت فيه رؤوس مسائل
 الاصول بغير تحليل اي غير ايراد الادلة لاثبات المسائل
 وزينة مباحث الحصول اي المباحث الخاصة غير ايراد الاسئلة
 والاجوبة بالاطول اي زيادة تفصيل طلبا لتسهيل فهمه في
 المبتدين في هذا الفن وروما اي طلبا لتيسير فهمه للمستقلين

اي المستفيدين وهذا اي الشروع في التحرير وقع في راس السنة
 السنوية اي الرفيعة اي في اولها وهو محرم الحرام ووقع الانتهاء
 بعناية الله الملك العالم بعد ثلثة اشهر في سفر الحج في ثلثة السنة
 التي هي من اس الف اي آخر الالف من الهجرة النبوية وتسمت
 الوصول الى علم الاصول لانه سبب الوصول اليه كالطريق الموصل
 الى المطلوب واسأل الله تعالى ان ينفع به اي بهذا المختص ينفع
 باصله اي المنار ويجعله خالصا لوجهه اي لرضاه من فضله
 وكرمه انه وفي الاجابة والقبول ومطابقا لسؤل وموافقا لهذا
 المختص مرتب على مقدمة وبابين وخاتمة المعروفة مأخوذة من
 مقدمة المجلس للجماعة المتقدمة منه من قدم بمعنى تقدم فمقدمة
 العلم ما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه و
 مقدمة الكتاب هي طائفة وكلامه قدمت امام المقصود و
 لا تباط له بها واستفاد منها في سواء توقف عليها اولها وثانيها
 المقدمة ما يتوقف عليها المقصود والخاتمة ما لا يتوقف عليه في
 بعض التقرينات المهمة في هذا الفن اعلم ان الاحكام الشرعية منها
 ما يتعلق بالاعتقادات ويسمى اصولية واعتقادية ومنها ما يتعلق
 بكيفية العمل ويسمى فعية وعملية فسموا ما يفيد معرفة الاحكام
 العملية عا دلتها التفضيلية بالفقه وما يفيد معرفة احوال الادلة
 اجمالا في افادتها الاحكام باصول الفقه فاجتنبوا تعريفها
 اولا فقال الاصل اي المقصود في هذا الفن ما ينبغي عليه من
 فالابتداء شامل للابتداء الحقيقي وهو ظاهر والابتداء العقلي

قال لا اداء دون المؤدي لأن ما يختلف باختلاف الوقت هو
صفة الاداء لانفس الهيئة ولذا خصه بالذكر وأن علم شرطية
من ظرفية في هذا المحل سبباً للوجوب أي لوجوب المؤدي قبله
والسبب في الحقيقة ترادف النعم لوجوب الشكر بالعبادة وهي
انما تحصل في الاوقات فجعل الاوقات سبباً مجازاً ثم اعلم ان
ههنا وجوباً ووجوباً اداءً ووجوداً اداءً وكل منهما سبب
حقيقي وسبب ظاهري فالوجوب سببه الحقيقي الاجاب
القديم لله تعالى وذلك عيب عنا فجعل سببه الظاهر الوقت
تيسيراً علينا ووجوب الاداء سببه الحقيقي تعلق الطاب
بالفعل وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك ووجود
الاداء سببه الحقيقي خفة الله تعالى واداءته وسببه الظاهري
استطاعة العبد أي قدرته المستجمعة بشرائط التأثير في لا
تكون الامتع بالفعل كالصواعق الواسية فالجزء من الوقت شرط لاداءها
ومطلق الوقت ظرف لها وكل الوقت سبب لوجوبها ان فاتت وقتها
والا فالجزء المقارن للاداء وطاصله ان السببية تنتقل من جزء
الجزء الى اخر الوقت فاذا اتصل الاداء بالجزء الاخر تقرر السببية
واذا لم يتصل ينتقل الى الكل فيكون سبباً للقضاء لان السببية في
الحقيقة كل الوقت لكن عدل عنه الى البعض للضرورة فاذا انتقل
ثاب الى الاصل ولذلك لا ينادي عصر الا في وقت المناقصة الذي
يتغير فيه قرص الشمس من عصر يومه لان التقص لا ينادي غير الكمال
فوجب القضاء بصفة الكمال بخلاف عصر يومه فانه جازي في الوقت

الناقض لانه شرع في الجزاء الاخير تعين السببية فوجب في الدمة
ناقضاً لنقضاته في الجزاء فتبادي بصفة النقضان وفرحكم اي ومن
حكم هذا النوع الذي جعل الوقت ظرفاً له اشراطية التعيين اي
تعيين فرض الوقت لانه يسع فيه غير ولا يسقط اي التعيين
بضيوع الوقت اي اذا ضاع الوقت بحيث لا يسع فيه غير الوقت
لا يسقط التعيين بالنية وفيه وقع من توهم ان الحكم ينبغي انما
السبب فان سبب التعيين بها توسعة الوقت فاذا زالت بالضيوع
ينبغي ان يسقط التعيين فاجاب بانه لا يسقط لان الحكم لا يرد
بروالسبب كالنجس في الطواف مثلاً فان سببه كان محل التركيز
على الضعف وقد زال وبقي حكمه الى الان ولا يتعين بعضه اي بعض
الاوقات بحيث لا يجوز الاداء قبله او بعد بتعيين العبد قراً أو
نية كان يقول عنيت هذا الجزء للنية أو نوى ذلك بل يجوز
بعد وقبله الا بالاداء يتعين بعضه اي بانقضاء الاداء لان
التعيين وضع الاسباب وليس للعقد ذلك وانما له الاختيار في
تعيينه فعلاً بان يؤدي في اي جزء يريد كما ان الحادث في العبد له
الاختيار من الكثرة احداً الامور الثلاثة من الاعتقاد والكس والاعمال
وكوعين احدها لا يتعين بل له ان يفعل الآخر والثاني ان يكون اي
الوقت متعيناً له اي مقداراً لذلك الواجب بحيث لا يسع فيه
غيره وسبب الوجوب كصوم رمضان دليل سببية اضافية اليه
لانه حادث به وقد يضاف الشيء الى شرطه مجاز الوجود للملك عند
وهو شرط لادائه ايضاً لانه لم يذكره لانه ظرف في كونه موقفاً

لاخراج المفسر والمحكم فلاكتفائه بذكره في تعريف المحكم كقوله تعالى
 احل الله البيع فانه ظاهر في اطلاق البيع وحكمه وجوب العمل بما
 ظهر منه على سبيل الظن عند البعض لاحتمال المجاز وعلى سبيل القطع
 عند عامة المتأخرين لعدم اعتبار احتمال غير ناش عن دليل وهذا صريح
 اثبات الحدود والكفارات بالظاهر واما النص فهو ما ايدى كلام
 ارادة وضوحا على الظاهر يعني يفهم منه معنى زائد لم يفهم من الظاهر
 لكن وضوح ذلك المعنى ليس في نفس الصيغة بل بمعنى من المتكلم
 اي بان يكون غرضه ما منه بقرينة سوق الكلام له لقوله تعالى وحرّم
 الربوا بعد قوله احل الله البيع لان الكفار كانوا يدعون حلال الربوا
 ويقولون انما البيع مثل الربوا فرد الله تعالى وقال احل الله البيع
 وحرّم الربوا فكان نصا لبيان التفرقة بين البيع والربوا وحكمه
 وجوب العمل بما وصح على احتمال تاويل وهو حمل الكلام على
 غير الظاهر وانما ذكر احتمال التاويل في النص دون الظاهر
 لانه مع كونه اوضح من الظاهر اذا كان محتملا لذلك فلا يحتاج
 الظاهر يكون اولى هو اي ذلك التاويل في خبر المجاز فيه
 اشارة الى عدم الاختصاص في المجاز بل قد يكون بطريق التخصيص
 والى ان هذا الاحتمال لا يخرج النص عن كونه قطعيا كما ان احتمالية الحقيقة
 المجاز لا يخرجها عن كونها قطعية واما المفسر فهو ما ارداد
 وضوحا على النص من غير احتمال تاويل وتخصيص سواء كان
 ذلك الاحتمال بمعنى في النص بان كان مجازا فلحقه البيان القاطع
 المستفي ببيان التفسير او في غير بيان كان عاما فلحقه ما انسده

بابا التخصيص وهو المستفي ببيان التفسير كما ينبغي لقوله تعالى
 المأوكة فانه ظاهر في سجود المأوكة لكنه يحتمل التخصيص واردة
 البعض بقوله طههم انقطع ذلك الاحتمال فصار نصا ولكن يحتمل
 التاويل وهو الحمل على التفرقة بقوله اجتمعوا انقطع ذلك الاحتمال
 فصار مفسرا واعلم ان ظهور المراد على ما لوث مراتب احدها ظهور مع
 احتمال الغير لاحتمال بعيدا وثانها ظهور مع احتمال الاحتمال لا يبعد
 وثالثها ظهور الاحتمال للمعيار أصلا ففي المرتبة الاولى ظاهر وفي
 الثانية نص وفي الثالثة مفسر ولا مرتبة فرد في الظهور والحكم
 في هذه المرتبة الا انه اتويع المفسر حيث لا يقبل النسخ والتبديل
 كما لا يقبل هو التخصيص والتاويل فاما الحكم فما حكم المراد به
 ضمن حكم معينا منع فاستعمل بعض من احتمال النسخ والتبديل
 وانقطاع احتمال النسخ قد يكون قطعيا لمعنى في ذاته كالاية الدالة
 على وجود الضائع وصفاته وتسميته بحكما عينه وقد يكون لانقطاع
 الوجوه بموت النبي صلى الله عليه وسلم وتسميته بحكما عينه كقوله تعالى
 ان الله جل شئ عظيم واعلم ان التفاوت بين هذه الاربعة يظهر
 عند التقابل بان يقتصر احد ما خالف ما يقتضيه الآخر كالتقابل
 بين الظاهر والنص في قوله تعالى احل لكم ما ورآه ذككم هذا
 ظاهرا في اباحة النكاح ومقتضى حمل الفاسدة وقوله تعالى فانكحوا
 ما طاب لكم من النساء متني ومارث وزياغ هذا يقتضي ان العدد
 ومقتضى حرمة الفاسدة فلما تعارض ما ربح النص وتركه الظاهر
 وكذا غير ما فيصير الاولى في قوله تعالى احل لكم ما ورآه ذككم

على احتمال النسخ
 وقوله تعالى
 المأوكة

شرعي وقد يكون فردا اي غير مركب كحالة تحريم النساء وهو الجنس
 وحده أو الكيل وحده أو الوزن وحده وقد يكون عددا
 اي مركبا كالتقدم للجنس في تحريم التفاضل ثم يجوز ان يكون
 ذلك الوصف في النص وغيره اذا كان ذلك الغير ثابتا به
 ودليل كون الوصف علة وعدالة كونه موافقا للعلل المتقولة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره المستفاد من ائمة
 في جنس الحكم المعلق به قبل القياس وحكمه اي ان الثابت به
 تعدد حكم النص اي مثل حكم النص في ما لا ينفق فيه ليشتهر
 اي ليشتهر مثل حكم النص في محل لا ينفق فيه بغالب ارباب هذا
 يشعرون ان القياس ليس ينفق في الاصل واذا كان قطعيا فيعارض
 كان يكون بعلته منصوصة وهو القياس اما جلي وهو ما ليس
 به فيهم كقياس الارز ونحوه على الخنطة في هذا التفاضل
 بعلته التقدم للجنس واما خفي وهو ما يكون متعارفا كحائض
 طهارة سور سباع الطير فان القياس الجلي يقتضي نجاسة
 لان لحمه حرام كسور سباع البهائم ففي القياس الخفي طاهر
 لان سباع البهائم ليست بنجسة العذ ونجاسة سورها
 باعتبار انها تأكل البسائط فيضبط لعائنها الجنس بالمأ ولما
 سباع الطير فتأخذ بمنقارها وهو عظم وهو ليس بنجس
 فليست فقطم الجلاوي ويسمى اي القياس الخفي استحسانا
 هو في اللغة عد الشيء واعتقاده حسنا وفي الاصطلاح
 اسم لدليل الادلة المدججة بفارض القياس الجلي وعمله اذا

قوي اثره كما ينبغي وسموه بذلك لانه في الغالب يكون اقوي من الجلي
 فيكون مستحسنا لانه الاستحسان يعني هذا الاسم ليس
 مخصوصا بالقياس الخفي بل هو اسم القياس الخفي حيث يطلق
 عليه وعلى غيره فان كل قياس خفي استحسانا بغيره كسلي اي
 ليس كل استحسان قياسا خفيا فان الاستحسان كما يطلق
 على القياس الخفي قد يطلق ايضا على ما ثبت بالاثار
 الاجماع والضرورة كما سلم مثال لما ثبت بالاثار وهو
 قوله عليه السلام فاسلم منكم فليسلم في كل معلوم الحد
 فالقياس الجلي يا بني جواز لعدم المعقود عليه عند العقد
 لكن ترك بالنص المذكور ولا يستنباع مثال لما ثبت
 بالاجماع فيما فيه تعامل الناس مثل ان يأمر انسانا ان يخذله
 خفا بكذا ويبتن صفته ومقداره ولم يذكر اجلا فالقياس
 يقتضي ان لا يجوز لانه بيع معدوم لكن استحسانا تركه
 بالاجماع لتعامل الناس وقطعية الاثر في كل الجاهل والادار
 مثال لما ثبت بالضرورة فان القياس يقتضي عدم نظيرها
 اذا نجست لانه لا يمكن صب الماء عليها حتى تطهر لكن
 تركوا العمل بالقياس لضرورة عامة الناس وفي الغالب
 اذا ذكر الاستحسان وليستعمل برأيه القياس الخفي هو
 اي القياس الخفي اذا قوي اثره اي اثر الباطن كما في سور سباع
 الطير فانه يخص بالقياس على سور البهائم وهذا مقيلا لاثار
 وفي الاستحسان ظاهر لان نجاسة السبع ليست لعينه كحائض

بدليل جواز الاستقاء بطلان. وهذا الاستحسان قوي اثره
 الباطن فيخرج ويقتضي على القياس لأن الاعتبار بالاثرا الأيرى
 لذات الدنيا ظاهرة والعقبى باطنة. فخرج العقبي لقوة اثرها من حيث
 الدوام والصفاء على الدنيا الضعفاء اثرها من حيث الكدورة والفساد
 وإنما اذا ظهر اثره وخفي فسادها كما اذا تلاوة السجدة في صلواته
 ففي القياس يجوز ان يؤدي سجدة الداوة بالركوع ناوية اداءها
 لأن الركوع والسجدة متشابهان في معنى الخضوع. وهذا اطلق
 الركوع على السجدة في قوله تعالى وخرركما سجدا فان الخور
 وهو السقوط موجود في السجدة دون الركوع فهذا قياس ظاهر
 وفي الاستحسان لا يجوز اداؤها الا انما امرنا بالسجدة والركوع غيره
 حقيقة الأيرى ان الركوع في الصلاة لا ينبغى السجدة فيها فلو ان
 لا ينبغى سجدة الداوة كان أولى وهذا اثر الظاهر لأن المأمور
 لا يتأدى بغيره. فيفسد وجه القياس لكنه أولى بالعمل بسبب
 قوة اثر الباطن لأن السجدة عند الداوة لم تشترع قرينة مقصورة
 ولذا لم يقع نذر. وإنما المقصود به التواضع والركوع في التلاوة
 يعمل ما هو المقصود من السجدة فيها عبارة كالسجدة فيسقط عنه الجوز
 بخلاف الصلاة حيث لا يجوز اقامة الركوع مقامه لأن كل واحد
 مقصود بنفسه فالقياس يقدم عليه لأن الاثر الحقيقي القوي
 للقياس وهو حصول المقصود بالركوع مع الفساد الظاهر وهو
 اعتبار نفس الشبهة والعمل بالمجاز عند الحقيقة أولى اثر الظاهر
 للاستحسان وهو العمل بالحقيقة مع الفساد الخفي وهو جعل غير

المقصود

المقصود مساوياً للمقصود وهذا القدر في القياس وفي لمن لم له
 كافي لمن تأمله. وقدرية المستحسن بالقياس الخفي وعدم تقديرية
 سائر اقسام القياس يطليغ المنار وشروحه فصل لما فرغ
 من بيان القياس شرع في بيان الاجتهاد اذ لا عين للقياس بدون فقال
 الاجتهاد بذل النوع اى المجهود كما قرئ في شرايط الرواية في استلج
 الاحكام من الارادة الشرعية وشروطه اى شرط الاجتهاد ان
 يحوي المجتهد علم الكتاب بمقاييس اللغوية والشرعية ووجوهه
 مثل الخاص والعام وسائر الاقسام ولا يشترط ضمها بل يكفي ان
 يكون غامضاً واقعها ويرجع اليها عند الحاجة لا الحفظ على القلب
 قيل المراد به ما يتعلق به الاحكام وذلك مقدار خمس آية.
 وعلم السنة بطرفها والمراد ايضا ما يتعلق به الاحكام ووجوه
 القياس مع شرايطه المذكورة فيما قبل وسلكه الاسامية يغالب
 الرأي اى حكم الاجتهاد ظني لا قطعي وان لم يكن المجتهد قد يحصى
 وقد يصيب ولكن في موضع الخاف واحد في التقديرات خلافاً لما
 اذ عند ثم كل مجتهد مصيب ولكن في بعض الخاف متعدد والاختار
 عند ما لا المجتهد ان اخطأ يكون مصيباً ابتداءً ونحماً انتهى كمن
 امر بمعاملة بطلية من رضى عنه فخرج كل الوجوب نكل واحد منهم
 مصيب في الطلب لكن من وجد العز من مصيب ابتداءً ونحماً
 والباقي من مصيبون ابتداءً وما ينفع على هذا البحث من جواز
 تخصيص العلة ودفعها بقسمها يطلب المنار ولما بين الاجتهاد
 مع حكمه ناسب لتبيين حكم المعارض بين الادلة غير واقع حقيقة

شبكة

الألوكة

أي ملك المال وهو النصاب المغيث الناجي الزايد على قدر الحاجة والصور
 أيام رمضان أي سبب وجوب الصوم شهر رمضان بدليل إضافة الصوم
 وتكرره بتكرره الآية تعالى لما أخرج الليل عن حلية الصوم بقوله تعالى
 فالأن باشرؤهن وكلوا واشربوا الآية. بقي الأيام محال الصوم
 والفطر أي سبب وجوب صدقة الفطر رأس مئونة أي يقوم بكفايته
 وبلي عليه إلا أن إضافة إليه بخان لآفة شرط وجوبها كالحج والحج
 بسبب الله تعالى بدليل الإضافة والعشر والخراج أي سبب وجوبها
 فسبب العشر الأرض النامية تحصيلها أي الأرض التي فيها شيء من
 الزراعة حتى لا يجب إذا اضطلم الزرع آفة وهذا إضافة إليها ويقال
 عشا الأرض وتكرر الوجوب بتكررها بخلاف الخراج أو تعدد
 أي سبب الخراج الأرض النامية بالنماء التقديري وهو القلن من
 الزراعة وإن عدم زرعها والمعامات أي سبب شرعيتها توقف
 بقاء العالم المقدر بتقدير الله تعالى إلى يوم القيمة على تعالجي
 الناس أي تعاملهم ببعض الأشياء التي يحتاجون إليها لأن بقاء
 العالم بقاء الإنسان وبقاؤه بالناسل بالأزدواج وهو ما يحصل
 بالمال وهو بالمعامات والعقوبات ما تنسب إليه أي سبب كل
 منها شيء تنسب إليه تلك العقوبة من قبل العربيان لما هو سبب
 عقوبة القصاص وزنا بيان لما هو سبب التجم والجلد المحققين
 وبسبب بيان لما هو سبب القطع والكفارات أي سبب كل منها
 أمر زائر بين الخطر والاباحة أي بيان أن يكون مباحا من وجوه محظورا
 من وجه آخر يفي الكفارة ذارة بين العقوبة والعبادة لما معنى العبادة

فلانها

فلا تهاوتري بالصوم. وأما معنى العقوبة فلا تهاوتري
 ابتداء بل وجبت جزاء على ارتكاب المحذور فوجب أن يكون سببها
 ذائرا بين الخطر والاباحة ليكون معنى العبادة مضافا إلى نصفه الآخر
 ومعنى العقوبة إلى نصفه الآخر كالإفطار عمد في رمضان فإنه
 مباح من حيث أنه تارقي ما هو مأكول ومحذور من حيث أنه جنابة.
 على الصوم فيصير سببا للكفارة والقتل خطأ فإنه من حيث الصورة
 ربحي الصيد وهو مباح وباعتبار ترك التنبه هو محذور لأنه مباح
 آدميا هذا الذي ذكره ميان الأسباب طريقة المتأخرين وأما
 المتقدمون من متأخرينا فقالوا سبب وجوب العبادة نعم الله تعالى
 علينا شكرها. فالإيمان وجب شكر النعمة الوجود في النطق.
 وحمل العقل والصلوة وجب شكر النعمة الاعناء السليمة ونحو
 وجب شكر النعمة اعناء الشهوات والركوة لنعمة المال والحج لنعمة
 البيت **فصل الرابع** فيما يتعلق به الأحكام الشرعية
 وأعلم أنه إذا تعلق شيء بشيء آخر فالشيء المتعلق أن كان داخل في
 الآخر فهو ركن والآخر أن كان مؤثرا فيه فعلة والآخر أن كان موصلا
 إليه في جملة فسبب والآخر أن توقف عليه وجوده فشرط والآفة
 أقل من أن يدل على وجوده فعلة وهو أي ما يتعلق به الأحكام.
 أربعة أقسام أيضا القسم الأول السبب وأعلم أن ما يرتب عليه
 الحكم أن كان شيئا لا يدرك العقل تأييد ولا يكون يصنع المكلف كالحج
 للمتعلق بيقين باسم السبب. ولا يمكن يصنعه فإن كان الغرض من
 وصفه ذلك الحكم كالبيع للملك فمروطة ويطلق عليه اسم السبب

بالعقل الفاضل كذا لا ينفذ منه وثباتها أي النوع الثاني
 من اهلية الأداء اهلية كاملة يمتد على قدره كاملة بحيث
 العقل والبلد الكاملين وهي التي يمتد على ما وجب الأداء
 وتوجه الخطاب لأن الزام الأداء قبل الكمال جرحاً والخرج منقي
 فلما لم يمكن ادراك كمال العقل لا بعد تجرية وتكليف عظيم أقام
 الشارع البلوغ الذي يعتدل لديه العقل مقام اعتدال العقل
 تيسيراً بديل قوله عليه الصلوة والسلام رفع القيام ثلاث
 الحديث والرد الحساب وهو ما يكون بعد لزوم الأداء و
 مقتضاهما أي الأمور المعترضة على اهلية نوعاً الأول
 سماوي وهو ما يقع بالاختيار العقل وهذا نسباً إلى السماء
 لأنه خارج عن قدرة العبد فله على المكتسب لكونه الظهري
 العارضية وهو عشق الأول المستذكر في العوارض مع أنه
 ثابت بأصل الخلقة لأنه لا يدخل في ماهية الإنسان فكان أمراً
 غارضاً في أول أحواله فإنه عديم العقل كالمجنون بل أدنى
 حالاً منه فيوضع عنه ما يحتمل التقطع من حقوق الله تعالى
 كالصلوة والصوم وسائر العبادات والحدود والكفارات
 ولا يخرج من الميزان بالقتل بخلاف الكفر والزندقة فإذ اعتقل أي
 ظهر شيء من آثار العقل فقد ضا بضرراً أي نواز من اهلية
 الأداء فلا يوضع عليه فرضية الإيمان لأنه لا يحتمل التقطع
 فإن آمن كان فرضاً لا نقلاً وكذلك لا يلزمه الأداء حتى لو أسلم
 في صغر ولم بعد كلمة الشهادة بعد البلوغ لم يجعل مرتداً ولو كان

نقل

نقل لوجي الأداء ثانياً وحاصل أحكامه أنه يوضع عنه المدة
 ويصح منه وله ما عهد فيه والثاني المجنون وهو أمة العقل الذراع
 وتبع على الأقدام على ما يصاد مقتضى العقل من غير ضعف في
 الأعضاء ولا يسقط به كل العبادات لكن يقع إيمانه بقاء وإذا
 أسلمت أمرته عرضاً لا شأوم على ولد وبصير مرتداً تبعاً لأبويه
 ولا يصح إيمانه لعدم العقل وذلك لا يكون جرحاً ولا يسقط ضمان
 المتلفات ووجوب الدية والأش ونفقة المأكل لا يسقط
 عن الصبي والطلاق والعاق والهبه وهذا الشبهان المصغر شرع
 في حقه أن امتد لأيلزمه القضاء ولا ملحق بالسوم عند علمائنا
 الثلاثة فيلزمه القضاء وحداً لا امتداد في حق الصلح أن يريد
 على يوم وليلة باعتبار الصلوة عند محمد رجع يصي ما لم يصير
 الصلوات ستلاً لا يسقط القضاء عنه وباعتبار الساعات
 عند أوفي الصوم استغرق الشهر المرام منه أيامه لأن دليل
 لا يصام فيه فلو افاق في يوم من رمضان في وقت السنة
 لرغم القضاء ولو افاق بعد لا يلزمه القضاء في الصحيح
 والركوع استغرق الحول وهو الأمع لأن الركعة لا تدخل
 في هذا التكرار لا بدخول السنة الثانية وعند أبي يوسف
 أكثر الحول يقام مقام الكل تيسيراً والثالث العتة بعد
 البلوغ العتة أمة توجب خلا في العقل فيصير صاحبه
 مختلط الكلام بعض كلامه يشبه المجانين وكذا ما يرامون
 فالمعتوق كالصبي العاقل في الأحكام أي كلها فيقع عباداته

